القذافي الإبن يحث الليبيين على «تقرير مستقبلهم» في صناديق الاقتراع

الدبيبة ينتقد القوانين الانتخابية... والمفوضية تراجع ملفات المرشحين

انتخابات ليبية سابقة

بينما بدأت المفوضية العليا للانتخابات الليبية، إجراء مراجعة لطلبات المرشحين للانتخابات الرئاسية، المقررة قبل نهاية الشهر المقبل، أكد عبد الحميد الدبيبة، رئيس حكومة الوحدة، مجددا رفضه لقوانين العملية الانتخابية، ودعا ضمنيا إلى تعديلها، دون أن يبدد الغموض بشأنه إمكانية ترشحه، فيما أكد محمد المنفي، رئيس المجلس الرئاسي، استعداده لإجراء الانتخابات والقبول بنتائجها.

وقال الدبيبة في اجتماع لحكومته في العاصمة طرابلس: «لو قدر لنا الله أن نختار الديمقراطية فيجب أن نختارها بقواعدها وقوانينها وإجراءاتها»، لافتا إلى أن الليبيين لا يريدون العودة إلى الخلف «لأن الحروب دمرت حياتنا، ونشد على أيدي كل الليبيين بأن يرفعوا شعار لا للحروب.. لا للنزاع». مطالبا بإجراء «انتخابات لا اختلاف عليها حتى لا نعود إلى المربع الأول».

وأضاف الدبيبة متهما بلجيكا بأنها تطمع في الاستيلاء على الأموال الليبية المجمدة لديها، قائلا: «لدينا مشكلة مع بلجيكا التي أطالبها باحترام ليبيا كمستثمر أجنبي هناك... وقد نضطر إلى سحبها من هناك».

في غضون ذلك، قال المنفي إنه ناقش مع يان كوبيش، رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، العقبات التي تواجه الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة، والعمل على بناء الثقة بين جميع الأطراف، قبل انعقاد اجتماع مجلس الأمن القادم حول ليبيا. مؤكدا حرصه الكامل على جمع الأفرقاء الليبيين ورأب الصدع، ومواصلة العمل في مشروع المصالحة الوطنية، واستعداده لإجراء الانتخابات والقبول بنتائجها.

من جهتها، اعتبرت المفوضية العليا للانتخابات أن تسلم طلبات الترشح، المرفقة بالمستندات ذات العلاقة بالاشتراطات القانونية المقدمة إليها، لا تعني بالضرورة أن طلب المترشح قد قُبل. مشيرة إلى أنها ستقوم بعد انتهاء عملية التحقق والتدقيق في طلبات المترشحين، واستكمال ردود الجهات ذات العلاقة؛ بنشر القوائم الأولية، التي تضم أسماء المترشحين الذين استوفوا كامل الشروط والمستندات الدالة، لغرض فتح باب الطعون، ومباشرة النظر فيها من قبل لجان الطعون الابتدائية والاستئناف بالمحاكم المعنية، موضحة أن هذه المرحلة ستستمر 12 يوماً.

وأكد رمضان التواتي رئيس قسم المرشحين، التابع لإدارة العمليات بالمفوضية، أن موظفيه يعكفون على فحص وتدقيق ملفات المرشحين للانتخابات الرئاسية والبرلمانية الواردة من مكاتب الإدارة الانتخابية بعد تسلمها. موضحا أنه سيتم بعد انتهاء عمليات الفحص والتدقيق، نشر القوائم الأولية للمرشحين، وهي قوائم تتضمن أسماء كل من تقدموا بطلباتهم للترشح للانتخاب، لتبدأ بعدها فترة تقديم الطعون والتظلمات حول هذه الترشحات.

في سياق ذلك، حث سيف الإسلام، النجل الثاني للعقيد الراحل معمر القذافي، المواطنين على تسلم بطاقاتهم الانتخابية، وخاطب على موقع «تويتر» من وصفه بـ«الشعب الليبي العظيم»، قائلا: «لقد دقت ساعة الحقيقة». داعيا المواطنين للتوجه إلى فروع مكاتب المفوضية العليا للانتخابات لتقرير مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

وفي بيان هو الأول له منذ ترشحه للانتخابات الرئاسية، والأول له أيضا منذ انهيار نظام أبيه ومقتله، اعتبر نجل القذافي أن ليبيا «تقف على أبواب محطة تاريخية وأمام استحقاق مصيري، من شأنه أن يساعد على الخروج من الأزمة الحالية». وقال بهذا الخصوص إنه يدعو «كل من يشاطره حلم إنقاذ ليبيا من نيران الاحتراب والفوضى، واستعادة الاستقرار والسلام، وجميع المؤمنين بالمشروع الوطني التصالحي الجامع، إلى الإقبال على العملية الانتخابية بالمسؤولية، التي تقتضيها خطورة المرحلة، ابتداء من التوجه إلى مكاتب مفوضية الانتخابات في مناطقكم ومدنكم لتسلم بطاقاتكم الانتخابية، التي لن تتمكنوا من المشاركة واتخاذ القرار من دونها... فهي جواز عبوركم إلى صناديق الاقتراع، نحو المشاركة في اتخاذ القرار الوطني المستقل، لتعزيز حجم شرعية المؤسسات السياسية الجديدة التي ستنتخبونها للنهوض ببلادنا، وإعادة تأهيلها وإعمارها، واتخاذ ما تحتاج إليه من قرارات تعيدها إلى مكانتها الأولى بين الدول»، معربا عن أمله في أن تكون الاستجابة واسعة والتفاعل إيجابيا وواعيا بمصلحة الوطن.

وارتفع إجمالي عدد المرشحين للانتخابات الرئاسية إلى 15 مرشحا، بعدما تقدم خمسة مرشحين دفعة واحدة بأوراق ترشيحهم، من بينهم أحمد معيتيق نائب رئيس حكومة الوفاق السابقة.

إلى ذلك، أكد السفير الأميركي لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، دعم الولايات المتحدة لما وصفه بموسم حقيقي للحملات الانتخابية «يسمح لليبيين بالتعرف على المرشحين والقضايا المهمة».

وقال نورلاند إنه ناقش مع موسى الكوني، نائب المنفي في طرابلس، كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم بشكل أفضل جهود الليبيين لإجراء الانتخابات في 24 ديسمبر المقبل. موضحا أنه أبلغ عماد السايح، رئيس مفوضية الانتخابات، مواصلة الولايات المتحدة دعمها جهود المفوضية لضمان أمن ونزاهة عملية التصويت، كجزء أساسي من السماح للناخبين الليبيين بتقرير مستقبل البلد.

البت في أهلية المرشحين للانتخابات الرئاسية والبرلمانية «هو من صلاحيات مفوضية الانتخابات». فيما قال نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة: «نحن نواصل دعمنا للسلطات الليبية استعدادا للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة، وبالنسبة للمرشحين فإن من صلاحيات مفوضية الانتخابات تقرير أهلية المرشحين، وفقا للقانون».

جونسون يحذّر روسيا من خوض «مغامرة عسكرية» عند حدود أوكرانيا

أكد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، أن خوض روسيا «مغامرة عسكرية» عند حدود أوكرانيا وبولندا قد يكون «خطأ مأسوياً»، وسط تصاعد التوتر في هذه المنطقة.

وقال جونسون أمام لجنة من النواب البريطانيين: «ما علينا فعله هو ضمان أن يفهم الجميع أن كلفة الحسابات الخاطئة عند حدود كل من بولندا واوكرانيا سوف تكون هائلة». وأضاف: «أعتقد أنه سيكون خطأ مأسويا بالنسبة الى الكرملين التفكير انه يمكن تحقيق مكاسب من خلال مغامرة عسكرية».

وجاءت تعليقات جونسون خلال جلسة مع لجنة رقابة برلمانية وسط تزايد مخاوف الغرب من التحركات العسكرية للقوات الروسية عند الحدود الأوكرانية.

وموسكو متهمة بتقديم الدعم لمخطط يهدف الى افتعال أزمة مهاجرين غالبيتهم من الشرق الأوسط عبر فتح الطريق أمامهم للعبور من بيلاروسيا الى بولندا. وتم نشر آلاف الجنود على جانبي الحدود، ولاحقا أجرت بيلاروسيا مناورات عسكرية مشتركة مع مظليين روس، كما أوردت وكالة الصحافة الفرنسية.

انفجاران يهزان العاصمة الأفغانية

لقي شخصان على الأقل حتفهما وأصيب 10 آخرون بهجومين منفصلين متعاقبين وقعا في الجزء الغربي من العاصمة الأفغانية كابل. وتشير تقارير غير رسمية إلى أن عدد القتلى يصل إلى 5 أشخاص. وقال مسؤول في الشرطة بالمنطقة يدعى «حشمت الله» لوكالة الأنباء الألمانية إن الانفجار الثاني وقع بعد أقل من ساعة من وقوع الانفجار الأول بالمنطقة نفسها، حيث استهدف حافلة أخرى. وأضاف أن مدنياً على الأقل قتل وأصيب 4 آخرون في الانفجار الثاني الذي يبدو أنه ناجم عن قنبلة لاصقة جرى تثبيتها بالحافلة. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الانفجارين حتى الآن. وقال مسؤولون من حركة «طالبان» وسكان إن انفجارين وقعا في العاصمة الأفغانية، مما أدى لمقتل شخص واحد على الأقل وإصابة ما لا يقل عن 6. وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية، قاري سعيد خوستي، إن مدنياً قتل وأصيب 6 آخرون في أول انفجار استهدف حافلة صغيرة بـ«المنطقة الـ13» الشرطية في منطقة داشت بارشي بالعاصمة الأفغانية. وذكر قاري في تغريدة على «تويتر» أن سيارة ملغومة انفجرت في منطقة داست بارشي ذات الأغلبية الشيعية في غرب كابل.

الأسد ينوه بدعم روسيا لسوريا في «تجاوز العقوبات»

نوه الرئيس بشار الأسد بجهود روسيا في «مساعدة الشعب السوري لتجاوز العقوبات»، ذلك خلال استقباله مبعوث الرئيس الروسي ألكسندر لافرينييف في دمشق.

وقالت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) إن الأسد استقبل لافرينييف الذي يزور سوريا للمشاركة في أعمال الاجتماع الدوري المشترك للهيئتين التنسيقيتين السورية والروسية حول عودة اللاجئين والمهجرين المنعقد في دمشق و«أشاد الجانبان خلال اللقاء بالنتائج الإيجابية التي يتم تحقيقها على الأرض نتيجة العمل النشط والفعال والجهود المشتركة للطرفين من أجل تأمين الظروف الملائمة لاستمرار عودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم وتسريع وتيرة المصالحات الوطنية، وأكدا أهمية الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الثنائية التي يجري توقيعها على هامش الاجتماعات المشتركة للهيئتين التنسيقيتين السورية والروسية».

ونقلت «سانا» عن الأسد تأكيده «أهمية ما تقوم به روسيا الاتحادية التي تتجسد من خلال الخطوات العملية التي تقوم بها على الأرض لمساعدة الشعب السوري في تجاوز آثار الحرب الإرهابية والعقوبات الجائرة المفروضة عليه إلى جانب مواقفها السياسية الثابتة والمبدئية ودعمها لحق السوريين في الدفاع عن بلادهم وسيادة أراضيهم».

بدوره، أكد لافرنتييف أن اللقاءات بين الجانبين «ستستمر وعلى مختلف المستويات من أجل تنفيذ التوصيات والاتفاقيات الموقعة وتكثيف التعاون بين المؤسسات والهيئات الحكومية في المقاطعات الروسية والمحافظات السورية».

وقال لافرنتييف في المؤتمر قبل لقائه الأسد إنه «لا بد من استمرار محاربة التنظيمات الإرهابية وخاصة الموجودة في إدلب وتنفيذ الاتفاقيات التي وقعتها تركيا التي تتحمل مسؤولية الهجمات الإرهابية هناك، كما يجب أيضاً محاربة تنظيم (داعش) الإرهابي في مناطق شرق سوريا»، مشدداً على «ضرورة احترام السيادة السورية وعدم تكرار الاعتداءات الإسرائيلية».

كان الأسد أقال محافظي أربع محافظات سورية هي درعا وإدلب واللاذقية والسويداء، وعين أربعة جدداً خلفاً لهم، في سلسلة تعيينات تعد الأولى خلال العام الحالي.

وأصدر الأسد صباح أربعة مراسيم؛ الأول يقضي بتعيين عامر إسماعيل هلال، الذي كان المدير العام «للشركة العامة للبناء والتعمير» منذ عام 2011 حتى 2021. محافظاً للاذقية خلفاً لإبراهيم خضر السالم، بعد نحو ثمان سنوات من عمله محافظاً لمحافظة اللاذقية، وكان قبلها بين عامي 2012 و2014 قائداً لشرطة محافظة حلب، وقبلها رئيس فرع الأمن الجنائي في محافظات الحسكة وإدلب ودمشق.

وفي مرسوم آخر، عين الأسد نمير حبيب مخلوف محافظاً للسويداء، وكان مدير عام الشركة السورية لنقل النفط. وأنهى المرسوم ذاته تعيين المهندس همام صادق دبيات محافظاً لمحافظة السويداء، وهو عضو في قيادة حزب البعث بمدينة حماة منذ أغسطس (آب) عام 2017. وشغل منصب محافظ القنيطرة عام 2018 لغاية تعيينه محافظاً للسويداء في 2020.

أما المرسوم الثالث، فقضى بتعيين لؤي خريطة، الذي كان معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة للشؤون الفنية والتخطيط، ومدير مديرية الخدمات الفنية في ريف دمشق، محافظاً لدرعا خلفاً لمروان إبراهيم شربك بعد نحو عام من تسلمه منصب محافظ درعا.

المرسوم الرابع، قضى بتعيين ثائر ناصح خلفاً لمحمد نتوف محافظاً لمحافظة إدلب بعد عام من تعيينه محافظاً لمحافظة إدلب الخارجة عن سيطرة النظام وتخضع لاتفاقات روسية – تركية.

وشهد العام الماضي سلسلة تعيينات على مستوى المحافظات تمت على ثلاث دفعات، الأولى السويداء وحمص والقنيطرة ودرعا والحسكة، والثانية الرقة وإدلب وحماة ودير الزور، فيما شهدت نهاية عام 2020 تعيين محافظ جديد لريف دمشق.

ويشار إلى أن قرارات رئاسية وحكومية صدرت في الأيام القليلة الماضية أبرزها إلغاء منصب مفتي الجمهورية العربية السورية، وتوسيع صلاحيات المجلس العلمي الفقهي وتكليفه بصلاحيات الإفتاء. كما أعلن مجلس الوزراء موافقته على إجراء مسابقة مركزية تعد الأولى من حيث اتساعها، وتشمل التوظيف في الوزارات والمؤسسات والجهات الحكومية كافة، حيث توفر ما بين 70 إلى 85 ألف فرصة عمل موزعة على جميع المحافظات كافة، وحسب إعلان الحكومة فإن المسابقة «مؤتمتة بالمطلق ولا تسمح بتدخل العنصر البشري بها أو التأثير في نتائجها»، ويمكن لطالب الاشتراك في المسابقة اعتماداً على بطاقة الوصف الوظيفي أن يختار الجهة العامة ومركز العمل الذي يرغب في التقدم إليه بما يتناسب مع مؤهلاته العلمية ومهاراته الشخصية.

بوادر لحل الأزمة الحدودية بين بيلاروسيا والاتحاد الأوروبي

رحّب الكرملين، بإقامة تواصل مباشر بين مسؤولين أوروبيين وبيلاروسيين لمحاولة حلّ أزمة المهاجرين على الحدود البولندية – البيلاروسية. وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف «هناك تبادل لوجهات النظر لحلحلة الوضع، ومن المهم جداً أن تواصلاً مباشراً أقيم». وتحدثت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو عبر الهاتف، وكذلك تحدث مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل مع وزير خارجية بيلاروسيا فلاديمير ماكي. كما أجرى ماكرون، الاثنين، مكالمة هاتفية طويلة مع بوتين حول الدور الذي يمكن أن تلعبه روسيا في حل النزاع. وتحدث بوتين إلى لوكاشينكو .

وانتقدت بولندا محاولات الوساطة التي تقوم بها المستشارة الألمانية المنتهية ولايتها أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في الأزمة المتعلقة بالمهاجرين على الحدود البولندية – البيلاروسية. وقال المتحدث باسم الحكومة البولندية، بيوتر مولر، في تصريحات لمحطة «تي في بي» العامة إنه تم إبلاغ الحكومة في وارسو مسبقاً بمكالمة ميركل مع حاكم بيلاروسيا ألكسندر لوكاشينكو. وذكر مولر، أنه شخصياً تعجب من المحادثة مع لوكاشينكو؛ لأنها تعدّ «بطريقة ما قبولاً بانتخابه»، وأضاف «أفهم الوضع، لكنني أعتقد أنها ليست خطوة جيدة». وكانت هذه أول محادثة لها مع حاكم بيلاروسيا منذ الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل في 9 أغسطس (آب) 2020. ولا يعترف الاتحاد الأوروبي بلوكاشينكو رئيساً؛ وذلك على خلفية مزاعم واسعة النطاق بالتزوير في الانتخابات وتصدي قوات الأمن البيلاروسية للمتظاهرين السلميين والمجتمع المدني.

هذه المحادثات المباشرة التي كان الكرملين دعا إليها، تأتي في وقت قلّص الأوروبيون إلى الحدّ الأدنى التواصل مع مينسك بسبب قمع السلطات البيلاروسية اعتباراً من صيف العام 2020 حركة احتجاج واسعة النطاق. ولم تعترف الدول الأوروبية بإعادة انتخاب لوكاشينكو العام الماضي، وتبنت عقوبات ضدّ نظامه.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي، أن مينسك هي التي دبّرت أزمة المهاجرين الحالية رداً على العقوبات، مشجّعة مهاجرين معظمهم عراقيون، إلى القدوم إلى بيلاروسيا لعبور الحدود إلى بولندا. ونفى لوكاشينكو هذه الاتهامات. كما انتقد زعيم الكتلة البرلمانية لحزب القانون والعدالة الحاكم في بولندا، ريزارد تيرليكي، خطوة ميركل، وقال في تصريحات لمحطة «راديو بلاس» الإذاعية «بهذه الطريقة انكسر التضامن الأوروبي... لكن لا ينبغي التعجب للغاية من أن أكبر دولة في أوروبا ترعى أهدافها الوطنية الخاصة»، مضيفاً أن ما يهم ألمانيا هو مصالحها الاقتصادية.

وفي درجات حرارة تقترب من التجمد، تتقطع السبل بآلاف المهاجرين على الحدود البيلاروسية في مخيمات مؤقتة منذ أيام عدة. وقضى نحو ألف مهاجر، الليل في مساكن مؤقتة، في مستودع على الحدود بين بولندا وبيلاروسيا، بعد يوم من الاشتباكات بين المهاجرين وقوات الأمن البولندية. وقال متحدث باسم الشرطة، ، إن بعض المهاجرين، على الجانب البيلاروسي، عادوا إلى المخيم، الذي كانوا يقيمون فيه في السابق، بينما قضى آخرون الليل في محطة تخليص جمركي حدودية. ووفق لاجئين على حدود بولندا لوكالة «بيلتا» الحكومية البيلاروسية للأنباء، أمر الحاكم ألكسندر لوكاشينكو بإقامة معسكر ليلي للمهاجرين في مرافق تخزين تابعة لشركة لوجيستية في منطقة جرودنو بالقرب من الحدود. ويتهم الاتحاد الأوروبي لوكاشينكو بإحضار اللاجئين من مناطق الأزمات إلى الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بطريقة منظمة من أجل الضغط على الاتحاد، رداً على العقوبات التي فرضها على مينسك.

ونشرت وكالة أنباء بيلاروسيا صوراً لبالغين وأطفال، يجلسون في صالة ببطاطين وأكياس نوم، صباح . غير أن نحو ألفي شخص، عادوا في وقت لاحق إلى مخيمهم الأصلي في الغابة. ونشرت «وكالة أنباء بيلاروسيا» أيضاً صوراً لمهاجرين يحاولون حماية أنفسهم من البرد، وسط درجات حرارة أقل من الصفر، بإشعال نار للتدفئة داخل المخيمات.

وظهرت مشاهد من الفوضى ، عندما تم إطلاق نفاثات مياه قوية، على المهاجرين، عند معبر «كوزنيكا – بروزجي»، وهو واحد من الأماكن الرئيسية، التي يتجمع فيها الناس، أثناء محاولتهم الدخول بشكل غير شرعي، إلى بولندا، العضو بالاتحاد الأوروبي.

يذكر، أن التوترات الحدودية، تصاعدت بصورة كبيرة هذا الشهر بسبب تجمع المزيد من المهاجرين، ومعظمهم من الدول التي مزقتها الحرب مثل العراق وأفغانستان، على الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي. ويتهم الاتحاد الأوروبي لوكاشينكو باستدراج هؤلاء الأشخاص اليائسين إلى بيلاروسيا ونقلهم إلى الحدود مع بولندا، حيث تم تركهم عالقين في طقس بارد بلا طعام أو مأوى كاف.

لاجئين على حدود بولندا

بايدن يثير الارتباك حول «تايوان»... وبكين تذكره بـ«الصين الواحدة»

أعاد الرئيس الأميركي جو بايدن إشعال الارتباك بشأن نهج إدارته تجاه تايوان بعد ساعات من قمة افتراضية مطولة مع الزعيم الصيني شي جين بينغ. وفي تصريحاته سُئل بايدن عما إذا كان قد جرى خلال القمة إحراز أي تقدم بشأن قضية تايوان فأجاب «نعم». وقال: «لقد قلنا بوضوح تام إننا نؤيد قانون تايوان وهذا كل شيء». وأضاف أن تايوان «تتخذ قراراتها الخاصة»، وأن الجزيرة المتمتعة بالحكم الذاتي «مستقلة».

وبعد ساعات، عاد بايدن للخوض في القضية، قائلاً: «نحن لا نشجع الاستقلال»، وأكد مرة أخرى أن السياسة الأميركية التاريخية تجاه الديمقراطية في الجزيرة لا تزال سارية، مضيفاً: «لن نغير سياستنا على الإطلاق». وتابع أننا «نشجعهم على القيام بالضبط بما يتطلبه قانون تايوان»، في إشارة واضحة إلى قانون علاقات تايوان الذي يحكم السياسة الأميركية. «هذا ما نقوم به، دعهم يتخذون قراراتهم»، و«قانون العلاقات مع تايوان» هو تشريع سنّه الكونغرس الأميركي في 1979 ويحكم العلاقة بين الولايات المتحدة وكل من الصين وتايوان، ويلزم القانون الإدارة الأميركية بأن تعترف بصين واحدة فقط. وتعتبر بكين تايوان البالغ عدد سكانها نحو 23 مليون نسمة، جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الصينية، وقد تعهدت إعادة ضمها يوماً ما وبالقوة إذا لزم الأمر. وكان بايدن قد أكد، في وقت سابق، لشي في محادثاتهما أنه يدعم سياسة «الصين الواحدة» ولا تغيير في استراتيجية الولايات المتحدة، وفقاً لبيان البيت الأبيض. ودقت تصريحات بايدن ناقوس الخطر في بكين. وشددت الصين على أن الولايات المتحدة يجب أن تلتزم بـ«مبدأ الصين الواحدة»، حسبما قال المتحدث باسم وزارة الخارجية تشاو ليجيان، في إفادة يومية (). وذكرت وكالة «بلومبرج» للأنباء أن التصريح جاء رداً على التعليقات الأخيرة بشأن تايوان من الرئيس الأميركي جو بايدن. وقال تشاو: «هذا إجماع سياسي مهم، وأساس سياسي للعلاقات بين الصين والولايات المتحدة». ووصف تشاو «قانون علاقات تايوان» الأميركي وضمانات واشنطن الستة لتايبيه بأنها «تلفيق».

وكان بايدن أثار لغطاً مماثلاً في أكتوبر حين قال إن الولايات المتحدة مستعدة للتدخل إذا هاجمت الصين الجزيرة. وأتى هذا التصريح الملتبس بعد تصريح أول مماثل أدلى به الرئيس الأميركي في أغسطس . وفي كلتا الحالتين سارعت الدبلوماسية الأميركية للتأكيد على أن موقف واشنطن من هذا الملف لم يتغير.